



القطاع العام وحده لا يصنع النمو

مصر تعول على تمويل التنمية لدعم القطاع الخاص

خطة لتلافي التباطؤ الاقتصادي والتركيز على المشاريع الخضراء

خبراء اقتصاديون إن النشاط الذي تقوده الدولة ساعد في تخفيف الضرر الناجم عن الجائحة، في المقابل أفاد مؤشر «إي.إتش.أس» لمديري الشركات بأن نشاط القطاع الخاص ككل، مع استثناء قطاع النفط، نما في خمسة فقط من الشهور الستة والثلاثين من يوليو 2016 إلى يونيو 2019.

ويقول مسؤولون مصريون إنهم يعملون على دعم القطاع الخاص لتحقيق نمو في الأجل الطويل، بعد تحقيق الاستقرار للاقتصاد وتطبيق إصلاحات حظيت بإشادات على نطاق واسع ودعم من صندوق النقد الدولي، والتي شملت خفض قيمة العملة ورفع أغلب الدعم للطاقة وفرض ضريبة القيمة المضافة.

رانيا المشاط
تمويل التنمية
مستخدمة لتوسيع
مشاركة القطاع الخاص

وأكد البنك الدولي الشهر الماضي أن الشركات المملوكة للدولة تتلقى أحيانا استثناءات ضريبية خاصة وبيئة تنظيمية تميز لصالح الشركات القائمة، مما يجعل نشاط مستثمري القطاع الخاص في انحسار.

وتشير أرقام من البنك المركزي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ارتفع إلى 8.24 مليار دولار في 2018 - 2019 من 6.93 مليار دولار في 2015 - 2016، لكن نسبة كبيرة من هذا كانت في قطاع النفط والغاز الذي يشهد ازدهارا.

وقال البنك الدولي في تقريره لشهر ديسمبر إن مصر لم تجذب الاستثمار الخاص القوي، الذي من شأنه أن يساعد في خفض معدلات الفقر، واستيعاب ما يقدر بنحو 800 ألف عامل يدخلون إلى سوق العمل كل عام.

وأضاف أن «الوجود الواسع للشركات المملوكة للدولة في جميع مناحي الاقتصاد يؤثر على المنافسة، كما نتج عنه تشوهات في الأسواق».

ونشرت وزارة المالية بياناتها بشأن الشركات الحكومية، لأن ذلك من المطالب الأساسية في إطار اتفاق لقرض مشروع بقيمة 5.2 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي جرى توقعه في يونيو.

ورغم أنه لا تزال هناك بعض الشركات المملوكة للدولة التي تتكبد خسائر، فإن بيانات وزارة المالية أظهرت اتجاهها صعبا لنمو الأرباح.

وتظهر البيانات أن الإيرادات التراكمية لـ 46 هيئة اقتصادية غير نفعية، منها هيئة قناة السويس، والهيئة القومية للبريد، والهيئة القومية لسكك حديد مصر التي تعاني خسائر، ارتفعت 38.2 في المئة في العامين المنتهين في يونيو 2019.

تعكس تصريحات مسؤولين مصريين أن القاهرة تستهدف استخدام قرض تمويل التنمية لدعم القطاع الخاص خصوصا في المشاريع الخضراء، في وقت تتزايد فيه ضغوط المانحين لتمكين هذا القطاع من إدارة مشاريع حكومية بالنظر إلى استحواذ الشركات العمومية على أغلب الخطط التنموية.

العملة وتراجع معظم دعم الطاقة وفرض ضريبة القيمة المضافة.

وحظيت هذه الإصلاحات بإشادة كونها أسهمت في استقرار الاقتصاد، لكن منتقدين قالوا إن الكثير من المصريين الأكثر فقرا لم يشعروا بتأثيرها وشككوا في آفاق النمو لخلق فرص العمل.

وفي يونيو 2020، وافقت مصر على قرض مشروط بقيمة 5.2 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص والإصلاح الهيكلي.

وقالت المشاط «أحد أهداف أو مبادئ هذا البرنامج هو مشاركة القطاع الخاص، فضلا عن الإصلاحات الهيكلية التي تحاول بالفعل معالجة بعض التحديات أو المعوقات حتى نمهد الطريق أمام المزيد من النمو والمزيد من فرص العمل».

وكشفت بيانات حديثة أن الشركات المملوكة للدولة في مصر حققت أرباحا قوية، مما يجعلها بمثابة قاطرة للنمو وتدفع القطاع الخاص إلى الظل، على الرغم من إصلاحات بدعمها صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد.

وتعطي بيانات نشرتها وزارة المالية للمرة الأولى لمحة عن مدى ازدهار العديد من الشركات المملوكة للدولة على مدار السنوات القليلة الماضية، في حين انحسار الاستثمار في القطاع الخاص.

وزادت إيرادات 17 شركة قابضة غير نفعية تديرها الدولة، على مدار ثلاث سنوات، إلى أكثر من المليون إلى 60.64 مليار جنيه مصري (3.88 مليار دولار) في السنة المالية 2018 - 2019. واستندت الحسابات إلى أحدث النتائج المتاحة للشركات، والتي نشرت على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أواخر العام الماضي.

مصر لديها محفظة تمويل بنحو 25 مليار دولار، مع استقطاب 9.9 مليار دولار، ثلثها موجه للقطاع الخاص

وتشير البيانات إلى أن صافي الربح بعد الضرائب للشركات القابضة السبع عشرة، والتي تسيطر مجتمعة على حوالي 180 شركة أصغر، زاد لأكثر من أربعة أمثاله على مدار فترة الثلاث سنوات.

وكان الاقتصاد المصري ينمو بنحو 6 في المئة قبل ضربة كوفيد - 19. ويقول

القاهرة - تكشف تحركات الحكومة المصرية عن توجه نحو مزيد دعم دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية، وذلك من خلال الاستفادة من القروض طويلة الأجل ومنخفضة التكلفة لتمكين الشركات الخاصة من المشاركة في خطط تنمية لتلافي التباطؤ الاقتصادي.

وقالت رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي في مصر، إن بلادها ستستخدم تمويل التنمية كوسيلة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من الدعم الذي تم الحصول عليه أثناء جائحة فيروس كورونا، مع التركيز على المشاريع الخضراء والنمو المستدام.

وتريد الحكومة المصرية أن يلعب القطاع الخاص دورا أكبر، على الرغم من تباطؤ الاستثمار الخاص غير النفعي ونشاط القطاع الخاص وتأجيل مبيعات لأسهم في شركات مملوكة للدولة بسبب تراجع السوق والجائحة.

وساعد النشاط الاقتصادي الذي تقوده الدولة في تخفيف الأثر الاقتصادي لكوفيد - 19.

وقالت المشاط في تصريحات صحافية، إن مصر في وضع جيد للاستفادة من تمويل التنمية طويل الأجل ومنخفض التكلفة من مقرضين مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية وبنك الاستثمار الأوروبي، وهو ما يمكن أن يدعم القطاع الخاص بالتزامن مع رفع معايير الحوكمة والبيئة.

وأضافت «بينما نواصل التوسع من خلال التعافي الأخضر، في ظل استراتيجية الطاقة التي تنتقل إلى مصادر الطاقة المتجددة بقوة أكبر، هناك مجالات جذابة للغاية لمثل هذا التمويل، ليس فقط للمشاريع الحكومية ولكن أيضا لمشاريع القطاع الخاص».

وتابعت قائلة «وقد أعلننا أن 2021 بالنسبة إلينا هو عام المزيد من مشاركة القطاع الخاص».

وقالت المشاط إن مصر لديها محفظة تمويل تنموي بنحو 25 مليار دولار، مع استقطاب 9.9 مليار دولار في 2020، ثلثها موجه للقطاع الخاص، مضيفة أن تمويل التنمية يمثل حوالي 10 في المئة من الدين العام و25 في المئة من الدين الخارجي.

وذهب جزء كبير من التمويل إلى مجالات مثل النقل والبنية التحتية والمياه والطاقة المتجددة.

ونفذت مصر إصلاحات رئيسية منذ عام 2016 في إطار برنامج قرض من صندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات، مما أدى إلى انخفاض قيمة

العملات الرقمية ملاذ فقراء أفريقيا فرصة لتجنب الاستغلال الاقتصادي خلال الأزمات

عكس المساعدات النقدية التي يمكن إنفاقها على أي شيء، لا يمكن استخدام هذه العملات إلا لدفع ثمن الضروريات مثل الغذاء والإمدادات الصحية والموارد التعليمية.

وأضاف أن جميع العملات شفافة ويتم تتبعها، مما يضمن أن الناس ينفقون الأموال على الضروريات فقط. وأشار إلى أن جمعية الهلال الأحمر تعمل مع الصليب الأحمر الدنماركي وإئوفيشن نورواي لطرح المنصة في جميع أنحاء كينيا.

وقال أوتشينغ إن «مستغلي الأوضاع المتردية يرون أن المنصة تشكل تهديدا، ويعتمدون التلاعب السياسي والمالي لإبعاد الكينيين عنها. ويقوم المقرضون غير الرسميين بتجنيد الأشخاص لنشر شائعات تشوه الحقائق، وهو تكتيك نجح في حق المشاريع الأخرى القائمة على العملات الرقمية في الماضي».

وأضاف أن «هدف المستغلين يكمن في تحويل الناس عن الابتكارات التي تساعدهم في الوصول إلى الخدمات الأساسية في الأحياء الفقيرة دون الاهتمام بالوعي».

ويمكن أن تساعد العملات الرقمية الكينيين الفقراء على تجنب الاستغلال الاقتصادي، كما قال نيلسون أوتشينغ، وهو ناشط حقوقي وأخصائي اجتماعي في كيبيرا، أكبر الأحياء الفقيرة في نيروبي.

وتابع أوتشينغ «يمكن للعملات الرقمية تعزيز التجارة المحلية من خلال الاستفادة من الموارد التي تجاهلها الشركات الرئيسية. كما أنها تزيد من مستويات الثقة بين أفراد المجتمعات المتعزلة».

وفي حي موكورو كايايا الفقير، الذي يبعد حوالي 9 كيلومترات عن وسط مدينة نيروبي، سجل حوالي 4 آلاف ساكن في الخدمة، وفقا لأوهيامبو.

وأشار أوهيامبو إلى أن المنصة التي تم تطويرها بتمويل من مانحين حكوميين عالميين، يمكن أن تحقق ما يصل إلى مليون شيلينغ كيني في المتوسط في المعاملات اليومية. وأوضح أنه على

باتت العملات الرقمية ملاذ العديد من الفقراء في كينيا لتفادي الاستغلال الاقتصادي، وذلك بالاستفادة من خدمة دفع ثمن الطعام والماء والمواد الصحية عبر الهاتف من خلال قسائم افتراضية للعائلات.

إلى غراسروتس إيكونوميكس، وهي مؤسسة اجتماعية مقرها نيروبي شاركت في تطوير العملات الرقمية مع شركة بلوك ساينس الهندسية ومقرها الولايات المتحدة.

وقال أوهيامبو إن أكثر من ثلث البائعين في المنطقة اشتركوا بالفعل في المشروع الذي تم إنطلاقه في 2019 بهدف مساعدة العائلات في الحصول على الأساسيات اليومية دون القلق بشأن المال.

وأشار إلى أن المشروع أصبح شريان حياة للعائلات التي تحاول التغلب على الآثار المالية للوباء.

وأضاف أنتوني نجوكا، المنسق الميداني في غراسروتس إيكونوميكس، أن الآلاف من سكان الأحياء الفقيرة ومعظمهم من العمال الموسميين، فقدوا وظائفهم أثناء الوباء.

ويمكن أن تساعد العملات الرقمية الكينيين الفقراء على تجنب الاستغلال الاقتصادي، كما قال نيلسون أوتشينغ، وهو ناشط حقوقي وأخصائي اجتماعي في كيبيرا، أكبر الأحياء الفقيرة في نيروبي.

وتابع أوتشينغ «يمكن للعملات الرقمية تعزيز التجارة المحلية من خلال الاستفادة من الموارد التي تجاهلها الشركات الرئيسية. كما أنها تزيد من مستويات الثقة بين أفراد المجتمعات المتعزلة».

وفي حي موكورو كايايا الفقير، الذي يبعد حوالي 9 كيلومترات عن وسط مدينة نيروبي، سجل حوالي 4 آلاف ساكن في الخدمة، وفقا لأوهيامبو.

وأشار أوهيامبو إلى أن المنصة التي تم تطويرها بتمويل من مانحين حكوميين عالميين، يمكن أن تحقق ما يصل إلى مليون شيلينغ كيني في المتوسط في المعاملات اليومية. وأوضح أنه على

الاستثمار في التكنولوجيا طوق نجاة الاقتصاد الأوروبي من كورونا

يجمع قادة ومسؤولون أوروبيون على أن طوق نجاة الاقتصادات الأوروبية لتسريع التعافي من جائحة كورونا يكمن في الاستثمار في التكنولوجيا التي ستشكل ركيزة تحولات الاقتصاد ومصدرا مستداما للحوادث.

فيينا - دعت شخصيات أوروبية بارزة أوروبا إلى مضاعفة الاستثمارات الاستراتيجية في التكنولوجيا المتكثرة، لتسهيل الخروج من الأزمة التي سببها جائحة فيروس كورونا وسمة أساسية لتقدم المجتمعات.

وفي هذا السياق قالت شخصيات اقتصادية بارزة مشاركة في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انطلق الإثنين عبر الفيديو كونفرانس، إن أوروبا تحتاج إلى استثمارات استراتيجية في التكنولوجيا المتقدمة للخروج من الأزمة التي سببها جائحة فيروس كورونا المستحد.

وقالت كريستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي خلال مشاركتها في المنتدى عبر الإنترنت، إن رقمنة الاقتصادات المتقدمة في أوروبا وأماكن أخرى ففرت نحو سبع سنوات إلى الأمام خلال فترة الجائحة.

وفي المقابل، تراجع الإنفاق على الأبحاث والتطوير في منطقة اليورو خلال العام الماضي بنسبة 14 في المئة

تسريعا، بحسب لاغارد التي دعت إلى تفضيل ودعم الاستثمار في «هذا الاقتصاد الجديد».

وأكد وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير الحاجة إلى زيادة مستويات الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة.

برونو لومير
دون زيادة الاستثمار
ستواجه أوروبا خطر
التخلف التكنولوجي

وقال إنه دون زيادة الاستثمار «ستواجه الدول الأوروبية خطر التخلف في السباق التكنولوجي للقرن الحادي والعشرين».

وأضاف الوزير أن أوروبا تحتاج إلى تعلم الدروس من الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بتمويل الشركات الجديدة. وتبنى لومير الدعوة إلى تسهيل حصول الشركات على التمويل ورؤوس الأموال لبناء شركات رائدة تعمل في



تكنولوجيا تقود مستقبل الاقتصاد